

في الواجهة

سليمان بين التحفظ والتريث، ولا يريد الثلث + 1 فخاً للحكومة

نقولاً ناصيف

يكفي رئيس الجمهورية ميشال سليمان بمتابعة الجهود والاتصالات السعودية - السورية، ويفضل عدم اتخاذ مبادرة حيالها في الوقت الحاضر، في انتظار جلاء الاتجاهات التي تسلكها. لكن التزامه التحفظ جعله يبدو كمن يتفرج على ما تعده الرياض ودمشق للموضع اللبناني في المرحلة المقبلة، وخصوصاً تأليف الحكومة الجديدة، من غير أن يبادر لبنان الرسمي إلى تحديد موقفه منها وموقعه فيها.

لكن الصورة لا تبدو كذلك بالنسبة إلى سليمان الذي يلتزم أيضاً الصمت حيال النشاطات المحلية لتأليف الحكومة. لم يقل بعد كلمته في موضوع التفاصيل المربكة المتصلة بحكومة الوحدة الوطنية، ولا في المطالب المناقضة التي يتبادلها الموالون والمعارضون، وكل منهم يضع الشروط التي تجعله سلفاً يتوقع رفض الآخر لها بتوزيع نصاب الحكومة الجديدة وحصصها، أو الضمانات التي راح الفريقان يقولان إنهما يطلبانها، كل من الآخر. وإلى الآن لم يتمكن أي منهما من فك لغز ما يريده الرئيس من الحكومة الجديدة، وكيف يتصورها ما خلا إصراره على أن تكون حكومة وحدة وطنية يشارك الجميع فيها وتراعي التوازن، وتحافظ على الاستقرار وتقدر على جبهه المشكلات.

يجب مطلعون عن قرب على موقف رئيس الجمهورية عن هذه التساؤلات كالاتي:

1. يقصر سليمان كلامه في المراحل التي قطعها

تأليف الحكومة إلى الآن على ما لا يريده ولا يوافق عليه، ولم يفصح عما يطلبه من الحكومة ولها في انتظار بلورة الطرفين المتفاوضين، قوى 8 و 14 آذار، نظراً كل منهما إلى التشكيلة الجديدة، عندئذ يحدد رأيه ما دامت الكلمة الأخيرة ستكون له فهو يملك صلاحية إصدار مرسوم تأليف الحكومة الجديدة. وعلى نحو الاستشارات والمشاورات التي أجراها الرئيس فؤاد السنيورة لتأليف حكومته الثانية بين أيار وتموز 2008، بترك سليمان للرئيس المكلف سعد الحريري استفاد جهوده، من غير أن يقلقه طول الوقت.

وعندما يسأل الرئيس عن دوافع عدم تدخله الفوري لاستعجال التأليف، وخصوصاً أن البعض يعتقد أنه ينبغي أن تكون الحكومة الجديدة حكومته الأولى، بعدما كانت حكومة الوحدة الوطنية حكومة

تسوية الدوحة، والبعض يذكره بعبارة الرئيس نبيه بري أن أسلافه الرؤساء كانوا يميلون في مطلع عهدهم إلى تأليف حكومة تكون على صورتهم، يجيب سليمان بأنه يقارب هذا الاستحقاق وفق مراحل بدءاً باستشارات التكليف، مروراً باستشارات التأليف، فمشاورات التأليف. وعندما تنضج كل المطالب يغربلها رئيساً الجمهورية والحكومة. ولا يرى أن اختيار الأفرقاء وزراءهم يقلل من صلاحياته الدستورية في التأليف ما دام

القرار في نهاية المطاف يقيم في قلمه هو. يوقع أو لا يوقع، عندئذ يتعين على هؤلاء، إلى أي فريق انتموا، تكيف مطالبهم وما يوافق عليه رئيس الجمهورية ويوجهه يلائم المواصفات المطلوبة للعمل الحكومي المجدي كي تبصر الحكومة الجديدة النور.

2. مذ بوشرت الجهود السعودية - السورية، ظل سليمان مطلعاً بشكل مستمر على وقائعها. يتلقى يومياً البرقيات التي تحمل له مسارها، محبباً عدم التدخل المباشر فيها نظراً إلى دقة المرحلة، وأهمية الأهداف التي ينطوي عليها التوسع في المصالحة السعودية - السورية من جهة، وتوافقها على استقرار لبنان من جهة أخرى، وقد حض على هذه المصالحة مراراً وبذل مساعي لتحقيقها في اجتماعي الدوحة والكويت بين 16 و 19 كانون الثاني الماضي. إلا أن الرئيس

يحدد موقفه من هذه الجهود وفق معطين: أولهما، أنه لا يريد أن يكون طرفاً ثالثاً في محادثات تجريها الرياض ودمشق تتناول في جانب رئيسي منها الوضع اللبناني، لئلا يبدو شريكاً في ما تقرره دولتان معنيتان، ولأسباب متفاوتة، بالوضع اللبناني، وكان الرئيس اللبناني يسلم لهما بنقودهما وشرعية دورهما داخل هذا البلد، ويتخلى لبنان عن دوره في معالجة مشكلاته الداخلية، رغم معرفته الوثيقة بحجم النفوذ الذي

الثلث + 1 ليس
نصاً مطلقاً والتوافق
يغني عنه

يمثله كل منهما على أحد فريقتي النزاع والخلاف المحلي. ثانيهما، أنه لا يستطيع إلا أن يؤيد كل جهد عربي بناء يرمي إلى ترسيخ الاستقرار اللبناني وتقليص الحواجز بين تفاهم اللبنانيين. وهو ما قاله الرئيس دائماً لزواره، مشدداً على تأييد كل مسعى يؤول إلى نتائج إيجابية. ومن الطبيعي أن يدعم أيضاً مسعى الرياض إلى تحقيق مصالحة بين دمشق والحريري، وبينها وبين سائر قوى 14 آذار لطى صفحة الأعوام الأربعة المنصرمة وتعزيز الاستقرار الداخلي. وهو جهد يكمل، في رأي رئيس الجمهورية، ما بدأه قبل أقل من عام على صعيد تطبيع العلاقات اللبنانية - السورية.

3. يفضل سليمان عدم الوقوع في فخ تركيز المشكلة الحكومية على كونها تدور حول الثلث الزائد واحداً، الذي لا يراه مصدر أزمات إلا إذا كان المقصود استخدامه في كل قرار يتخذه مجلس الوزراء. وإن لا يعده نصاباً مطلقاً، يميل إلى توجيه الاهتمام نحو حكومة وحدة وطنية تتمتع بمواصفات وفاقية، وتتجنب التحدث عن ودعة لدى رئيس الجمهورية تارة، وعن نصاب يعتبره البعض ضامناً والآخر معطلاً طوراً. بل يرى أن حكومة الوحدة الوطنية يجب أن تعني توزيع أشخاص يبعثون على الثقة بهم وبقدرة الحكومة على العمل، ما دام قد حدد موقفه من ضرورة فرض توافق داخلي في الحكومة يغني عن نصاب الثلث الزائد واحداً. وهو تعهده أن لا يطرح على مجلس الوزراء أيّاً من البنود الـ 14 التي تخص عليها المادة 65 من الدستور قبل توفير التوافق سلفاً عليها.

علم
وخبير

ما وراء الكُتل الرباعيّة

لفت مصدر مقرب من الرئيس المكلف تأليف الحكومة، سعد الحريري، إلى أن الكتل النيابية الرباعية التي ألفت بعد الانتخابات الأخيرة في صفوف الأقلية النيابية غير مرتبطة حصراً بالمشاركة في جلسات الحوار الوطني، بل هي تهدف أيضاً إلى حجز مقاعد لرؤسائها في لقاء طرح عقده في دمشق بحضور الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز.

نقل نفوس

أشارت مصادر سياسية متابعه في الكورة إلى أن نحو 200 ملف لنقل النفوس إلى قضاء الكورة قد سُجّلت في الأيام التي أعقبت الانتخابات. وتبين أن أغلبية ناقلي النفوس هم من طرابلس وبشري. وأثار هذا التطور استغراب فعاليات في الكورة، وتساؤلهم عن سبب قيام البعض بخطوة كهذه الآن.

جيل جديد من العصابات

لاحظ مسؤولون أمنيون أن التحقيقات مع عدد من الموقوفين بجرم السرقة أظهرت ولادة جيل جديد من أفراد العصابات، معظمهم لا تزيد أعمارهم على 20 عاماً، وهم أكثر إقداماً واندفاعاً من أسلافهم.

لا شيء كالرصاص

مؤل أحد القادة شراء مفرقات نارية لأنصاره بقيمة أربعين مليون ليرة لتكون تعويضاً عن إطلاق النار عند فوزه في أحد الانتخابات، إلا أن أنصاره حالما انتهبوا من إطلاق المفرقات النارية عادوا إلى أسلحتهم ليطلقوا منها الرصاص ابتهاجاً.

تقرير

هدوء كتائب يٌخفي ارتباكاً داخلياً

ثائر غندور

المتابع لحركة الكتائبيين اليوم يُلاحظ حالة من الارتباك الذي يسعى هؤلاء إلى إظهاره. نواب الحزب ومسؤولوه مقلون في الكلام الإعلامي، وتحديداً من هما من آل الجميل، سامي ونديم. في العلن، يُصّر هؤلاء على تماسك فريق الرابع عشر من آذار، ويُصرون على ثقتهم العالية برئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، «الذي أثبت أنه لا يتجاوز مبادئ 14 آذار».

لكن في العمق، الوضع ليس كذلك. يزل لسان مسؤول أو آخر في نقد مبطن للناخب وليد جنبلاط، قبل أن يتجاوزهم هم يرفضون الرد على الرجل، ويقولون إن التواصل مع فريقه قائم، «حصلت لقاءات بعد كلامه عن سامي وستحصل أخرى»، يقول أحد المقرّبين من الجميل الابن. إذا، يُعلن الكتائبيون أنهم لا يُشاركون في تأليف الحكومة، بل يعملون على تسهيل عمل الحريري، ضمن إطار مطلبهم الذي هو مقعدان وزاريان، «أو مقعد» يقولها بخجل أحد الكتائبيين، ويرى أن الصيغة المقبولة لدى الكتائب هي 16 - 10 - 4 «وربما تقبل بصيغة 15 - 10 - 5، إذا وافق أفرقاء 14 آذار». ويستدرك: «لكن الأكد أننا ضدّ الثلث الضامن».

أما في ما يتعلق بالضجة حول زيارة سعد الحريري إلى سوريا، فيشير المسؤول الإعلامي في الكتائب سيرج داغر، إلى أن أي زيارة بعد التأليف ستكون طبيعية، وعندها لا مشكلة لدى الكتائبيين بزيارة الشام، لكن «ضمن إطار ثلاثة عناوين أساسية، هي: المعتقلون في سوريا وترسيم الحدود والسلاح الفلسطيني - السوري خارج المخيمات»، يقول داغر. ويرى أنه لا موقف عقائدياً ضدّ سوريا عند الكتائب، «بعكس إسرائيل التي نعدّها عدو لبنان». هنا، يوضح داغر: «نقولها للمرّة الألف، حياذ لبنان لا يعني أنه ليس

ضدّ إسرائيل في حربها على العرب والفلسطينيين، لكننا لا نريد لبنان أن يكون ساحة مواجهة في ظل إقفال الجبهات العربية. لكن، نعني بالحياد تجاه الخلافات العربية - العربية. ويشير إلى أن الكتائب تتبنى المبادرة العربية للسلام. في الوقت عينه، يقول الرجل إن حزبه مصرّ على رفض تشريع سلاح حزب الله تماشياً مع «برنامجنا الانتخابي».

عند هذه النقطة يستنفر الكتائبيون: لم نغيّر مواقفنا منذ سنوات، لماذا اتهمنا الآن بما نُنهم به؟ ولماذا هذا الهجوم علينا؟ هم يرون أنهم يرفعون شعار المسيحيين منذ سبعين عاماً. وعندما تسألهم، ألا يعني هذا تبني مواقف عام 1975؟ هم يتفون هذا الأمر. ويُشيرون إلى المصالحة والمصالحة مع الفلسطينيين، التي جرت العام الماضي.

وبمضي الكتائبيون في قراءة اللحظة السياسية. هم أكيدون من حفاظ 14 آذار على وحدتها في المرحلة المقبلة. حتى وليد جنبلاط في رأيهم لا يستطيع الخروج من هذه الحركة لأن جمهوره لا يريد ذلك، «وسعد الحريري تبني شعارنا

«لبنان أولاً». من هنا، لا يرى هؤلاء أي أثر للمصالحة السورية - السعودية، على هذا الفريق أو عليهم بكونهم حزباً. لكنهم يعتقدون أنه إذا انفرط عقد 14 آذار، «فإننا سنبقى على علاقة جيدة مع سعد الحريري وجمهوره ومع العديد من الأفرقاء»، يقول أحد المسؤولين الكتائبيين. يُضيف أن حركة 14 آذار لم تقدّم إضافة على مبادئ حزب الكتائب، بل تبنت مبادئه. وعن وليد جنبلاط؟ يسأل هؤلاء عن نقاط الاختلاف معه: «نحن متفقون على موضوع الهدنة مع إسرائيل إلا إذا أراد جنبلاط خلق تفسيرين له». ويشير هؤلاء إلى أن الأساس هو الرغبة الكتائبية في استمرار العلاقة الاستراتيجية بين المسيحيين والدروز، وضرورة العودة السياسية للأحزاب المسيحية إلى الجبل، «ولن نسبح لتصريح ما من وليد جنبلاط بضرب هذه العلاقة». ويضع الرجل تصريحات جنبلاط في سياق ملء الفراغ السياسي في هذه الفترة، وضمن رفع السقف السياسي للحصص في الحكومة. بسكت قليلاً ويقول: وقد تكون في سبيل تحسين علاقته بأطراف أخرى.



النائب سامي الجميل (أرشيف - بلال جاويش)